

(التنبيه على الأصل المتروك في الدرس الصرفي)

(مسائل صرفية مختارة أنموذجاً)

د. فوزي حسين الراشدي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن الكلمة كما يصفها علماء اللغة هي قالب لغوي يحتوي على الحروف الساكنة (الصوامت) وحروف المد القصيرة والطويلة (الصوائت) ويحمل معنى، ومن هذه الحروف ما هو أصلي وآخر زائد، ويمر هذا القالب اللفظي بكثير من التغييرات عند الاستعمال، شأنه شأن الكائن الحي، ولهذا قالوا: إن اللغة كائن حي ينمو ويتطور⁽¹⁾ وهذا التطور ينشأ عن أخذ بعض الألفاظ - مع مرور الزمن - قالباً جديداً، وهينة غير الهينة الأولى التي كانت عليها؛ فيترك بعضها الأصل القديم التي كانت عليه، ويتخذ أصلاً جديداً منسجماً مع القانون أو القاعدة المستعملة، والتي عليها مدار الكلام وكثرة الاستعمال، ويصبح الأصل القديم متروكاً وشاذاً خارج عن قياسه وهذا الأصل المتروك ليس مهماً في عُرف النحاة، بل ذكره في كتبهم، وأبانوا أهميته، لأنه الأصل الذي تعود إليه اللفظة إبان نشأتها الأولى، ومن هنا ظهر في كتبهم عبارة (التنبيه على الأصل المتروك لنلا يُجهل)⁽²⁾، الذي صيرتها عنواناً لهذا البحث.

مقدمة:

المسألة الخامسة - جمع الثلاثي معتل العين على (أفعل).

المسألة السادسة - تسكين عين محذوف اللام في النسبة

المسألة السابعة - تسكين عين محذوف اللام في النسبة

المسألة الثامنة - إظهار الواو في تصغير (جدول وأسود)

الدراسات السابقة :

هناك دراسات تحمل عنوان (الأصول المرفوضة)، وتمثلت في بحثين، أحدهما : الأصول المرفوضة للدكتور محمد بن ناصر الشهري بجامعة الإمام .

وقد تناول في بحثه الجانب النحوي، وجمع فيه مسائل نحوية متنوعة بلغت إحدى وعشرون مسألة .

والبحث الآخر : (الأصول المرفوضة تعقيب واستدراك)، للدكتور صالح بن إبراهيم الفراج ، كلية اللغة العربية، بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، وهو بحث تعقب فيه صاحبه واستدرك على ما فات

إن هذا البحث سيُعنَى - بعون الله - بدراسة هذه المسألة أو الظاهرة اللغوية في كتب النحويين، وإلقاء الضوء عليها عن طريق تتبعها في مظانها، وإخضاع بعض المسائل الصرفية للدراسة لأجل الكشف عنها وعن أهميتها .

خطة البحث:

هذه الدراسة قُسمت إلى:

أولاً- تمهيد حمل عنوان (مصطلح الأصل المتروك وعلاقته بالمصطلحات الأخرى)

ثانياً- مسائل من الأصول المتروكة في الجانب الصرفي .

المسألة الأولى- الكسر عند التقاء الساكنين .

المسألة الثانية- تصحيح حرف العلة .

المسألة الثالثة- رد المحذوف في الأسماء الثلاثية بعد جمعها .

المسألة الرابعة- وزن المبدل من تاء الافتعال .

⁽¹⁾ يُنظر اللغة كائن حي ، جورج زيدان : ص9

⁽²⁾ يُنظر همع الهوامع للسيوطي : 1/478 ، شرح التسهيل لابن مالك : 3/160

الجرجاني بمعنى (الكثير الغالب) أو (حالة الوضع الأول للتركيب) أو (القاعدة والقانون)، وقولهم : خرج عن الأصل ، أي خرج عن قواعد الاستعمال⁽⁷⁾

وإما عبارة (الأصل المتروك) فيبدو أنّ النحويين قديماً خلطوا بينه وبين مصطلح آخر وهو الأصل المرفوض، فابن سيده (458هـ) عند تناوله لمسألة تصحيح الواو في كلمة (القصى) عبر عنه بمصطلح (الأصل المرفوض)⁽⁸⁾ بينما عبر عنه ابن يعيش (643هـ) في المسألة نفسها بـ(الأصل المتروك)⁽⁹⁾ وعبر عنه ابن مالك بمصطلح التنبيه على الأصل المتروك⁽¹⁰⁾ ومنهم من عبر عنه بمراجعة الأصل، أو الرد إلى الأصل، أو الأصل المهجور أو الممات أو المهمل⁽¹¹⁾

ونتيجة لهذا الخلط؛ وضع الباحثون فروقاً بين مصطلحي (الأصول المرفوضة) و(الأصول المتروكة) تتلخص فيما يأتي⁽¹²⁾ :

1 - الأصل المتروك : هو ذلك اللفظ الذي أستخدم في فترة من الزمن، وعاش في محيط أهله، ثم تركوه ، أو هجروه إلى غيره ، أو مات بموتهم ، أو بموت حقله الدلالي، وتشاركه في هذا المعنى مصطلحات أخرى كالأصل المهجور أو الممات أو المنقرض أو المهمل.

2- الأصل المتروك للفظ يمكن إحيائه بمرور الزمن ، وذلك إذا دعت الحاجة إليه في تطور اللغة .

3 - الأصل المرفوض للفظ لم تستعمله العرب البتة في لغتها، بل استغنت عنه بلفظ آخر كاستغنائهم بترك عن ودع، وبقيسي عن قووس فلم يأتوا به إلا مقلوباً والذي يمكن استخلاصه مما سبق والاستفادة منه في بحثنا هذا أنّ مصطلح (الأصل المتروك) قد يُراد به اللفظة حال وضعها الأول ، أو القاعدة اللغوية التي

الدكتور الشهري في بحثه السابق من مسائل نحوية، وتركه لدراسة الجانب الصرفي الذي لم يتطرق إليه في بحثه، كما توصل في بحثه إلى وضع فروق بين مصطلح (الأصول المرفوضة) وغيره من المصطلحات الأخرى كالمتروك والمهمل والممات والمهجور والمنقرض وغيرها⁽¹⁾ .

والنحويون قديماً أشاروا في كتبهم إلى ظاهرة الأصول المتروكة أو ربّما عبروا عنها بالأصول المرفوضة، وعقدوا لها أبواباً كالسيوطي في كتابه الأشباه والنظائر⁽²⁾ وابن جني في الخصائص⁽³⁾

الهدف من الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأصول اللغوية المتروكة في الجانب الصرفي، وإضافة بعض المسائل الصرفية التي لم تتناولها الدراسات السابقة؛ بُغية جمع ما يمكن جمعه ممن تفرق من هذه الأصول في بطون الكتب.

أولاً- مصطلح (الأصل المتروك) وعلاقته بالمصطلحات الأخرى

لقد تناول العلماء كلمة (الأصل) بدلالات ومعاني عدة منها : دلالاته على أسفل الشيء وأساسه⁽⁴⁾ وقاعدته⁽⁵⁾ ثم صار يُطلق في الاصطلاح على الرّاجح بالنسبة إلى المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات⁽⁶⁾

وبناء على تعدد المعاني لهذه الكلمة فإنه لم يبق سبيل إلى معرفة مدلولها إلا بالرجوع إلى السياق الذي ترد فيه، فهي عند سيبويه بمعنى (حالة الوضع الأول للفظ) ، بينما استعملها ابن جني بمعنى الأكثر استعمالاً، أو المطرد الذي يقابله الشذوذ، واستعملها بعض البلاغيين بمعان مختلفة، فهي عند عبد القاهر

⁽¹⁾ يُنظر الأصول المرفوضة ، د. صالح بن إبراهيم الفراج : ص18-20

⁽²⁾ 347/2

⁽³⁾ 154-153/1

⁽⁴⁾ يُنظر المصباح المنير للفيومي : (أصل)

⁽⁵⁾ يُنظر مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني : (أصل)

⁽⁶⁾ يُنظر الكليات للكفوي : (أصل)

⁽⁷⁾ يُنظر خروج الجملة الحالية عن الأصل، د. زكريا كساب : ص754

⁽⁸⁾ يُنظر المخصص لابن سيده : 57/5

⁽⁹⁾ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 500/5

⁽¹⁰⁾ يُنظر شرح التسهيل لابن مالك : 160/3

⁽¹¹⁾ يُنظر الأصول المرفوضة (تعقيب واستدراك)، د. صالح بن إبراهيم الفراج : ص18.

⁽¹²⁾ يُنظر المصدر نفسه : ص20-22

وقد قُرئ بها طلباً للخفة⁽⁴⁾ يقول الزجاج (311هـ) مشيراً إلى خفة الفتح وثقل الكسر: "فأما الفتح مع فتح التاء والهاء، فهو أكثر كلام العرب"⁽⁵⁾

وبذلك استغنوا بقراءة الفتح عن الكسر في القرآن؛ وخفة الفتح وثقل الكسر⁽⁶⁾ وقد اطرّد هذا الفتح في مبنيات كان الأصل فيها الكسر ثم تُرك؛ نحو (كيف وأين وليث) ، وصار هذا الفتح قياساً مستعملاً عندهم، وما ورد منها على الكسر صار من الشاذ الذي لا يُقاس عليه⁽⁷⁾ ومنبهاً على الكسر الذي هو الأصل المتروك في تلك المبنيات⁽⁸⁾

ومن هذا القبيل كسر النون في حرف (من) إذا وليته لام التعريف كقولهم: (من الرجل)، وكسر النون في هذا الاستعمال شاذ وإن كان هو الأصل؛ لثقل الكسرة مع (أل) فتركته العرب واستبدلته بالفتح؛ فهو أخف عندهم من الكسر، يقول سيبويه (180هـ) : " وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بـ(أين وكيف) وزعموا أن ناساً من العرب يقولون : من الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس"⁽⁹⁾

وقوله : (يجرونه على القياس)، أي : على الأصل المتروك في التقاء الساكنين، أو القاعدة التي كانت تنصُّ على تحريك الساكن بالكسر .

وقد ورد هذا الأصل اللغوي المتروك في قراءة (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ)⁽¹⁰⁾ بكسر النون ، وهي قراءة وصفها بعض النحاة بالشذوذ ، والقراءة بفتح النون هي الأكثر لموافقتها الشائع والمستعمل في كلام العرب⁽¹¹⁾

المسألة الثانية : تصحيح حرف العلة

أ- تصحيح الواو إذ اجتمعت مع الياء:

تُرك استعمالها، وهذه المعاني في مجملها تلامس جوانب من هذا البحث وتلتقي مع فيما نريد الحديث عنه .

ثانياً- مسائل من الأصول المتروكة في الدرس الصرفي

المسألة الأولى - الكسر عند التقاء الساكنين

إذا التقى ساكنان في اللغة العربية وجب تحريك الأول منهما للتخفيف وسهولة النطق، وقد اختاروا لتحريكه الكسرة ، ولم يقع الاختيار على هذه الحركة عبثاً؛ وإنما وفق ضوابط معينة وأسباب عدة جعلت منها أصلاً أو قاعدة لغوية منها :

1 - توسط الكسرة بين الفتحة التي تُمثل الخفة ، والضمة التي تُمثل الثقل، كما أنها تمنع اللبس بين عوامل الأفعال، فلو أُختيرت الضمة أو الفتحة في قولهم : (لم يضرب الرجل) بدلاً عن الكسرة؛ لوقع لبسٌ بـ(لم) الناصبة في لهجات من ينصبون بها إذا كانت الحركة فتحة، أو إلغاء عمل لم الجازمة إذا كانت الحركة ضمة⁽¹⁾

2- أُختيرت الكسرة؛ لأنهم عند التقاء الساكنين في الجزم، يُحركون أحدهما بالكسر حملاً على الجر؛ إذ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، لاختصاص كل واحد منهما بنوع من أنواع الكلمة والعمل فيه⁽²⁾

ومن الألفاظ التي بنتها العرب على الكسر لفظة (هيت)، حُركت التاء بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين، وعلى هذه اللغة قُرئ (هَيْتَ لَكَ)⁽³⁾ بكسر التاء، وقد استغنت العرب في كلامها عن هذا الأصل وتركته واستبدلته بالبناء على الفتح تبعاً للتطور اللغوي؛ وبحثاً عن التخفيف، فقالت : (هَيْتَ) بالفتح،

⁽¹⁾ يُنظر التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب:ص40.

⁽²⁾ يُنظر الاقتراح للسيوطي:ص231 .

⁽³⁾ يوسف: 23

⁽⁴⁾ يُنظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري : 55/2

⁽⁵⁾ يُنظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 300/1

⁽⁶⁾ يُنظر التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب: 65

⁽⁷⁾ يُنظر التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي : 97/3

⁽⁸⁾ يُنظر التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب: 65

⁽⁹⁾ الكتاب لسيبويه : 154/4 .

⁽¹⁰⁾ التوبة : 1

⁽¹¹⁾ يُنظر الدر المصون للسمن الحلبي : 6/6

كما في قوله تعالى : (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً
لِلنَّاسِ) (7)

ج- تصحيح الواو في الأسماء التي أصلها صفات

دأب الصرفيون على أن يميّزوا بين الاسماء والصفات التي على وزن (فُعْلَى)، وذلك من خلال قاعدة أسسوها مفادها هو قلب الواو ياءً في الصفات نحو الدنيا والعُلْيَا؛ وأبقوها واواً في الاسماء نحو الحُزْوَى؛ لضربٍ من التعادل اللغوي بين (فُعْلَى) و(فُعْلَى)، وهذه القاعدة سار عليها بنو تميم في لغتهم (8) غير أن الحجازيين جاء عنهم أنهم لا يبدلون الواو ياءً في بعض ألفاظهم، وقد كثر استعمالهم لها والتي من بينها (القُصْوَى) الواردة في قوله تعالى : (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى) (9) فكان يجب قلب الواو ياء فتصير القُصَا حالها حال الدنيا والعُلْيَا، ولكنها خرجت عن هذه القاعدة، فصارت من قبيل ما كثر استعماله لفصاحته وشذّ قياساً، وقد علّل النحاة هذا الأمر بقولهم : إنّما خرجت هذه اللفظة وما جاء على صورتها عن القاعدة المستعملة؛ للتنبيه على الأصل المتروك في تلك المفردات ، وليُعلم أنّ الكلمات التي قلبت الواو فيها ياءً هي في حقيقتها صفات جرت مجرى الأسماء، كالدنيا والعُلْيَا، فإنّ أصلها الدُنُو والعُلُو، ويشير ابن يعيش إلى ذلك بقوله : " وقد شذّ (القُصْوَى)، وكان القياس (القُصَا)، كما قالوا : (الدُّنْيَا)، ولا يُنكر أن يشذّ من هذا شيءٌ، لأنّ أصله الصفة، فجاز أن يخرج بعض ذلك على الأصل، فيكون مَنبَهِةً على أنّ أصله الصفة " (10)

د- تصحيح الواو في كلمة (وجهة)

وردت (وجهة) في قوله تعالى : (وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيْهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) (11) وهو مصدر هيئة

تطرق ابن جني إلى هذه المسألة في كتابه الخصائص، ذاكراً بعض المواضع التي صحّحت العرب فيها حرف العلة، مبيناً بعض العلل التي خصصها لهذا التصحيح، ومن بين هذه العلل علة (التنبيه على الأصل المتروك)، وذلك في معرض حديثه عن النقاء حرفي العلة (الياء والواو)، وسبق إحداهما الأخرى بالسكون ، وقد أتى بأمثلة موضحة لهذه العلة منها : (حيوة) وهو اسم رجل ، و(عوية) مصدر عوى الذئب، ويذكر ابن جني أنّ القياس في هذه الأسماء وما نحا نحوها هو قلب حرف العلة ياء، وإدغامها في الياء ، كما هو الحال في سيّد وميّت فتصير عيّة وحيّة ، ولكن التزمت العرب فيها التصحيح؛ تنبيهاً على أنّ أصل الياء المدغمة في بقية المفردات الأخرى هي الواو (1)

ب- تصحيح الواو المتحركة:

سُمع هذا التصحيح في لغات بعض قبائل العرب؛ فكانوا يصحّحون الواو في بعض المصادر التي جاءت على (مفعلة) ، والقياس قلبها ألفاً، ولكنها خرجت عن القياس منبهة عن أصل الباب، من ذلك قولهم : إنّ الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى، وكثرة الأكل مَنُومَةٌ، والقياس في هذا كله مقادة ومبالاة ومنامة (2) ومنه قول الشاعر (3) :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَمًا ... وَصَالَ عَلَى طُولِ
الصدودِ يَدُومُ

والقياس فأطَلْتُ ، فُلبت الواو ألفاً ثم حُدفت لالتقاءها بالساكن بعدها، وإنما قالوا :

أطولت فأبقوا الواو كما أبقوها في الحوكة والقود تنبيهاً على أصل الباب (4) وقد وردت هذه اللغة في قراءة قتادة وأبي السّمّال (5): (لِمُتُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) (6) بتسكين الثاء، وكان القياس قلب الواو ألفاً

(1) يُنظر الخصائص لابن جني : 149/1

(2) يُنظر المصدر نفسه : 330/1.

(3) البيت من الطويل لمرار الفقعسي يُنظر : المرار بن سعيد الفقعسي (حياته وشعره) ، د. خليل إبراهيم عبد الوهاب : ص175

(4) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 33/3.

(5) يُنظر الدر المصون للسمين الحلبي : 50/2

(6) البقرة : 102

(7) البقرة : 124.

(8) يُنظر لسان العرب لابن منظور : (قضا)

(9) الأنفال : 42.

(10) شرح المفصل لابن يعيش : 500/5

(11) البقرة : 147

والشاهد فيه قوله : (النَّجْوُ) جمعاً (لنَجْوٍ) (4)، وهو جمع شاذ، لمخالفته القياس؛ إذ القياس نُجْي كـ(عَصَا وعُصَيٍّ)، بقلب الواو ياء، ولكن جاء من غير إعلال للتنبيه على أن الياء في هذه الجموع أصلها واو (5) وحكى سيبويه عن بعض العرب أنه قال : " إنكم لَتَنْتَظِرُونَ فِي نُحُوٍّ (6) كثيرة فشبهوها بعتو. وهذا قليل " (7) وقوله : (شبهوها بعتو)؛ أي حملوها على (عتو) مصدر عتا، والعرب من سنن كلامها أنها تحمل الشيء على ضده، والمفرد ضد للجمع فحمل الجمع عليه.

والقياس أن تُصَحَّح الواو في المفردات لخفتها، ومنه قوله تعالى : (وَعَتَّوْا عَتَّوًا كَبِيرًا) (8)، وجاز إبدالها ياء، وعليه وردت قراءة زيد بن علي : (وَلَتَعْلَنَّ عَلِيًّا كَبِيرًا) (9) بكسر العين واللام وقلب الواو ياء (10) وكان القياس (عُلَّوًا) لأنه مصدر مفرد وحقه التصحيح، ومن هذا القبيل قول الشاعر (11) :

وقد عَلِمْتُ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنْتِي ... أنا اللَّيْثُ مَعْدِيَا
عليه وعاديا

والشاهد فيه هو مجيء (معدياً) بالياء والقياس (معدوًا) بالواو؛ لخفته كونه مفرداً، وشذ عند آخرين كسيبويه والرضي وابن جني لمخالفته القياس (12) يقول الرضي : " وقد جاء نحو: معدٍ، ومغزٍ كثيراً، والقياس الواو " (13) وبهذا صارت هذه الجموع شاذة خارجة عن القياس، وكأنَّ هذا الشذوذ جاء محافظة على القوالب الصرفية القديمة، وتنبيهاً على الأصل الذي كانت عليه هذه الصيغ قبل تغييرها (14)

المسألة الثالثة - رد المحذوف في الأسماء الثلاثية
بعد جمعها

كالجُلُسة والقعدة شذ عن القياس؛ إذ قياسه أن تُحذف الواو كما حُذفت في عدة وزنة، ولذلك خرجت عن هذا القياس منبهة على الأصل المتروك في نظائره، والذي سَوَّغ إثبات الواو وإن كانت مصدرًا أنها مصدرٌ جاءت على حذف الزوائد؛ إذ الفعل المسموع من هذه المادة تَوَجَّه واتَّجِه، ومصدرهما التوجُّه والاتَّجاه، ولم يُسمع في فعله : وجه يجه كَوَعَدَ يَعِدُ، وكان الموجب لحذف الواو من عدة وزنة الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسرة، وهنا فلم يُسمع فيه مضارع يُحْمَلُ مصدره عليه" (1)

وذهب نحاة آخرون ومنهم سيبويه إلى أنه اسم مكان من التوجه، ولو كانت مصدرًا لقالوا: جهة، وقد سلمت الواو للفرق بين الاسم والمصدر، وظاهر كلامه يُفيد ذلك حيث يقول : " فإن بنيت اسماً من وعد على فعلة: قلت وعدة، وإن بنيت مصدرًا قلت عدة " (2)

هـ - تصحيح الواو في الجموع وإبدالها ياء في المفرد

تصحيح الواو في المفردات وإبدالها ياء في الجموع من القواعد التي أصلتها العرب في كلامها، وذلك أن المفرد أخف من الجمع، فاخترت الواو، والجمع أثقل من المفرد فاخترت ياء؛ لضرب من التعادل اللغوي أيضاً، وقد تنعكس هذه القاعدة فتقلب الواو ياء في المفرد، وتبقى في الجمع؛ لأجل التنبيه على الأصل المتروك حتى لا يُجهل، ومنه قول الشاعر (3) :

أليسَ مِنَ البَلَاءِ وَجِيبٌ قَلْبِي ... وإيضاعي الهُموم
مع النَّجْوِ

(1) يُنظر الدر المصون للسمين الحلبي : 173/2

(2) الكتاب لسيبويه : 337/4

(3) البيت من الوافر، منسوب لجميل بثينة في لسان العرب لابن منظور : (نجا) ولم أجده في ديوانه.

(4) النَّجْوُ : السحاب في أول نشأته . اللسان (نجا)

(5) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 267-266/3.

(6) نُحُوٍّ : جمع لنحو وهو الجهة . لسان العرب لابن منظور : (نحا)

(7) الكتاب لسيبويه : 384/4.

(8) الفرقان : 21

(9) الإسراء : 4

(10) الدر المصون للسمين الحلبي : 313/7

(11) البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في لسان العرب لابن منظور : (نظر)، والكتاب لسيبويه : 385/4، وشرح الشافعية للرضي

: 401/4، وشرح التصريح للأزهري : 721/2.

(12) يُنظر شرح الشافعية للرضي : 400/4

(13) يُنظر المصدر نفسه : 826/2

(14) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 270-269/3

ويدخل في ذلك أيضاً حروف العلة المنقلبة عن أصل واو أو ياء كـ(قال) فوزنها فَعَلَ لا قال، وكساء وزنه فِعَال لا فعاء . هذا مذهب جمهور الصرفيين في وزن تلك الكلمات التي حدث بها إبدال ، وخالفهم في ذلك الرضي فهو يذهب إلى جواز التعبير عن الزائد بالبدل لا بالمبدل منه، فوزن اضطرب وازدجر عنده أَفْطَعَلَ وأفَدَعَلَ (6) ، وإلى قريب من هذا أجاز عبد القاهر الجرجاني في التعبير عن المبدل عن الحرف الأصلي بالبدل ؛ فوزن كساء ورداء عنده فعاء أو فِعَال (7)

المسألة الخامسة : جمع الثلاثي معتل العين على (أفعل) الدال على القلة

دأب الصرفيون على أن يجمعوا (فَعَلًا) في القلة على (أفعل) نحو كَلْبٌ وأكْلَبٌ وفُلْسٌ وأفْلَسٌ وفي الكثرة على (فِعَال) و(فُعُول) نحو كِلَابٌ وفُلُوسٌ، أما ما أغتلت عينه فيُجمع على (أفَعَال) نحو ثوب وأثواب وسوط وأسواط وبيت وأبيات؛ لثقل الضمة على الواو والياء وقبلهما ساكن إذا جُمع على (أفعل)، وجاءت ألفاظٌ يسيرة خالفت هذا الاطراد، وجمعوها على (أفعل) تنبيهاً على أنه الأصل في جمع هذه الأسماء منها : قوس وأقوس، وعين وأعين، وناب وأنيب، قال الشاعر (8)

طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحَضَّرَةٍ فِي أَقُوسٍ
نَارَ عَثَا أَيْمَنَ شَمْلًا

والشاهد فيه هو جمع قوس معتل العين على أقوس مع أنه معتل العين ، والقياس أقواس .

المسألة السادسة- تسكين عين محذوف اللام في النسبة

للصرفيين في جمع الأسماء محذوفة اللام، أو كما سماها ابن مالك في ألفيته (باب سنون) (1) مذاهب مختلفة وطرق متعددة، فقسّم منها جاز جمعه بالواو والنون، فقالوا : (ثُبُون) و (مِثُون) أو بالألف والتاء، فقالوا : (ثُبَات) و(مِثَات) وقسّم اقتصروا في جمعه على الألف والتاء فقط، فقالوا: (ثُبَاتٌ) ، ولم يقولوا: (ثُبُونٌ)، كأنهم استغنوا عنه بالألف والتاء، والقياس ألا يُردّ المحذوف في الجمع ؛ لتعارض ذلك مع ما أرادوه من التخفيف في هذه الأسماء، وتعويض التاء عن المحذوف، ولذلك استغنوا عن تكسيرها. وقد ردّوا المحذوف في شيء منها تنبيهاً على الأصل المتروك، أي أن أصل المحذوف في هذه الأسماء وفي نظائرها الواو، ولذلك قالوا في جمع سنة : سنوات، وفي هنة : هَنَوَاتٌ، وفي عضة : عضَوَات (2) ومنه قول الشاعر (3)

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي ... عَلَى هَنَوَاتٍ
شَانُهَا مُتَتَابِعٍ

والشاهد في البيت جمع هنة على هنوات مع الإتيان بالمحذوف وهو الواو الذي حُذف تخفيفاً والتاء عوض عنه (4)

المسألة الرابعة - وزن المبدل من تاء الافتعال

من القواعد الصرفية التي دأب عليها جمهور الصرفيين أنهم عند وزن الحرف الزائد يُعبرون عنه بلفظه ؛ فوزن ضارب فاعل ووزن مضروب مفعول، إلا الذي أبدل من تاء الافتعال فإنهم يُعبرون عنه بالتاء، أي بالمبدل منه لا بالبدل ، فوزن اضطرب افتعل لا اפטعل، ووزن ازدجر افتعل لا اذدعل، وعلة ذلك كما يقول الصرفيون : هو التنبيه على الأصل المتروك، أي أن أصل الطاء والدال تاء إلى جانب ما في تلك الحروف من استئفال عند نطقها (5)

(1) وهو كل اسم ثلاثي حُذفت لامه، وغُوَض عنها بهاء ولم يُكسر كمانه ومينين، وثُبة وثُبِين فإن كُسِر كضبة وظُبة لم يُجمع بالواو والنون إلا شذوذاً . يُنظر شرح ابن عقيل على الألفية : 64/1 .

(2) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 270/3

(3) البيت من الطويل، وهو من غير نسبة في شرح المفصل لابن يعيش : 270/3، وسر الصناعة لابن جني : 151/1، والمقتضب للمبرد : 270/2

(4) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 155/1 .

(5) يُنظر شرح الجاربردي على الشافية : 274/1

(6) يُنظر شرح الشافية للرضي : 18/1

(7) يُنظر المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني : ص28

(8) البيت من البسيط، للأزرق العنبري، في شرح المفصل لابن يعيش : 264/3

بعد ياء التصغير ياءً ، وإدغام ياء التصغير فيها ، والأصل جُديول وأسيود ، وأجاز بعض الصرفيين - على قلة - إظهار الواو وعدم الإعلال فيهما؛ لمجيء الواو ثالثة متحركة، وتنبيهاً عن الأصل المتروك في نظائرهما نحو جُديول وأسيود (5).

ويُشترط في الإظهار أن يكون المُصغر اسماً لا صفة، ويُجمع على أفعال، والواو ثالثة وسطاً ومتحركة، وهذه الأشياء اجتمعت في كل من جدول وأسود، فإذا كان المصغر صفة، أو ساكن الواو فلا يجوز التصحيح، بل يجب الإعلال نحو عجوز وعجيز، وأسود (6) وأسيود (7).

نتائج البحث:

وختاماً يمكن استخلاص النتائج الآتية :

1- هناك فرق بين مصطلحي الأصل المتروك والمرفوض، فالمتروك أستخدم ثم تُرك، وربما يُعاد استعماله، بينما الأصل المرفوض لم تستعمله العرب، وبقي مرفوضاً قديماً وحديثاً .

2- التنبيه على الأصل المتروك مصطلح ذكره النحاة لأجل الإعلام بأصول الكلمة القديمة حتى لا تُجهل، وأكثر المسائل التي تعلقت بعلّة التنبيه على الأصل المتروك تلك المسائل الصرفية التي اتّسمت بالتغيرات الصوتية في الصيغ الصرفية، كالتصحيح والإعلال والإبدال والإدغام .

3- الأصول المتروكة هي أصول لم تمت بل هي موجودة في كتب النحاة، وهي تُمثل جانب من جوانب اللغة العربية، وإرث لغوي مهم من إرثها لا يمكن إهماله، كما يُظهر خاصية الاتساع اللغوي الذي تميزت به لغتنا العربية ، ويتضح ذلك في جواز تصغير بعض الأسماء على أكثر من وزن كما في جدول على جُديل أو جُديول ، وجواز جمع معتل

في النسبة إلى الاسم الثلاثي محذوف اللام أحكام وقواعد عدة، ذكرها الصرفيون، تتلخص في الآتي:

1- يجب رد المحذوف في النسبة إذا كان رده واجباً في التثنية وجمع التصحيح نحو أبويّ وأخويّ في النسبة إلى أب و أخ ؛ سنويّ أو سنهيّ في النسبة إلى سنة، لأنّ في تثنيتهما نقول: أبوان وأخوان، وفي الجمع : سنوات أو سنهات .

2- إذا لم يُردّ المحذوف في التثنية جاز في النسبة أمران ؛ الردّ وعدمه فنقول في غدٍ وشفةٍ : غديّ وشفيّ ، أو غدويّ وشفويّ .

3- يجوز ردّ المحذوف وعدمه إذا جاز رده في التثنية نحو يديّ ودميّ في النسبة إلى يد ودم، أو بالرد نحو يديّ ودمويّ ؛ لأن عند التثنية جاز يدان ودمان ويديان ودموان، وتُفتح عين المنسوب بعد النسبة ؛ إذ كانت ساكنة، و العلة في ذلك " أن العين كانت محل الإعراب، فلما سُلِب ذلك برد اللام عوض عنه بالحركة " (1)، وهو ما عليه سيبويه وأصحابه ومن سار على نهجهم، وعلى مذهبه نقول في غدٍ ويديّ : غَدَوِيّ ويَدَيّ (2) ، ورُوي عن الأخفش أنّه كان يسكن العين فيقول : غَدَوِيّ ويَدَيّ بتسكين الدال في كل منهما، وعلّة ذلك كما ذكر الصرفيون هي التنبيه على الأصل المتروك في هذه الألفاظ ، أي أنّ حركة العين الأصلية قبل الحذف كانت السكون، فالأصل غَدُو ويَدُو وهو أقيس من الفتح (3)

المسألة الثامنة- إظهار الواو في تصغير جدول وأسود

من القواعد المطردة عند الصرفيين أنّ الواو تُقلب ياءً متى اجتمعا وسبق إحداها الأخرى بالسكون، وعلّة القلب هذه قد وُجدت في جدول وأسود (4) عند تصغيرهما، وبما أنّهما اسمان رباعيان فإنّ تصغيرهما يأتي على (فُعيعِل) نحو جُديلّ وأسيِد . هذا هو القياس الصرفي الذي ينص على قلب الواو التي

(5) يُنظر شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستربادي : 338/1. وشرح المفصل لابن يعيش : 411/3.

(6) أسود صفة مشبهة على وزن (أفعل)

(7) يُنظر شرح التصريح للأزهري : 721/2.

(1) يُنظر شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستربادي : 404/1.

(2) يُنظر الكتاب لسيبويه: 358/3.

(3) يُنظر شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستربادي : 405/1.

(4) أسود اسم حيّة ويُجمع على أسود .

محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية/بيروت، 1975م.

11. شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستربادي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد

المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط/1، 2004م.

12. شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلمية/بيروت، ط/1، 2001م.

13. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط/3، 1988م

14. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة

الرسالة/بيروت، 1998م

15. اللغة كائن حي، جورج زيدان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة/ القاهرة، 2012م.

16. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر/بيروت، ط/3، 1414هـ.

17. المخصص لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي/بيروت، ط/1996، 1م.

18. المصباح المنير، أبو العباس أحمد الفيومي، المكتبة العلمية / بيروت.

19. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ط/1، عالم الكتب/بيروت، 1988م

20. المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط/1، 1987م.

21. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، دار القلم دمشق.

22. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب/بيروت

23. همع الهوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات المكتبة التوقيفية، مصر.

الدوريات :

1. لأصول المرفوضة، د. محمد بن ناصر الشهري، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، مجلة جامعة الإمام، العدد السادس، محرم 1329هـ

العين على أفعل نحو عين وأعين وأعيان، وجواز فتح و تسكين العين في التصغير نحو غدوي وغدوي.

4- التنبيه على الأصل المتروك مصطلح استعمله النحاة؛ ودافعهم في ذلك هو حبهم لهذه اللغة، وحفاظاً على ذلك الإرث الذي تركه لهم أسلافهم من العلماء.

5- الأصل المتروك يمثل خروج الصيغة الصرفية عن القياس القديم، أو عن القواعد المستعملة، وشذوذها عن الاطراد والشائع.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم : برواية قالون عن نافع

1. الاقتراح للسيوطي، دار البيروت/ دمشق، ط/2، 2006م.
2. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية/ لاهور بكستان.
3. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط/1، 1990م.
4. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط/4
5. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. محمد أحمد الخراط، دار القلم/ دمشق.
6. سر الصناعة، لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط/1، 2000م
7. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد/ د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان، ط/1، 1990م.
8. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط/1، 2000م.
9. شرح شافية ابن الحاجب، فخر الدين الجاربردي، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، 2013م.
10. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف -

2. الأصول المرفوضة (تعقيب واستدراك)، د. صالح بن إبراهيم الفراج ، كلية اللغة العربية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، مجلة العلوم العربية، العدد السابع والعشرون، ربيع الآخر 1434هـ .
3. - خروج الجملة الحالية عن الأصل, د. زكريا كساب ، جامعة أفيون قوجه تيبه .
4. - التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مجلة حوليات كليتي الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الحادي والعشرون، 2000-2001م .
5. المرار بن سعيد الفقعسي (حياته وشعره) ، د. خليل إبراهيم عبد الوهاب